الأنباء
الاحد 1 مارس 2015

"لولا وقوف السعودية والإمارات والكويت معنا ما كان لنا أن نصمد.. وسقوط مصر يدخل المنطقة في صراع لـ 50 سنة"

السيسي: لا يوجد ما يستدعي تنقية العلاقات مع السعودية لأنها لم تتغير

عواصم ـ وكالات: شدد الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي ـ على متانة العلاقات السعودية ـ المصرية، وأنها مازالت على المستوى نفسه من العمق والتقارب، مضيفا انه لا يوجد ما يستدعي تنقية العلاقات مع السعودية لأنها لم تتغير.

وأكد الرئيس السيسي في لقاء مع قناتي «الحدث» و«العربية» أن زيارته اليوم إلى المملكة تهدف إلى المزيد من التنسيق والتشاور مع خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز فيما يتعلق بأبرز الملفات التي تهم البلدين، وليس لتنقية الأجواء مع الرياض كما تحدث البعض.

وأوضح أن مواقف خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز مع مصر تاريخية ومحل تقدير، مؤكدا أن الواقع العربي يستدعي المزيد من التنسيق بين السعودية ومصر. وقال «نعول على دور السعودية لإنجاح مؤتمر شرم الشيخ، ونحتاج من أشقائنا العرب الى تلبية مبادرة المغفور له خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وحضور المؤتمر الاقتصادي».

ولفت إلى أن «تزامن زيارتي للرياض مع زيارة الرئيس التركي مصادفة»، مطالبا تركيا «بوقف تدخلاتها في شؤون مصر الداخلية». ومشددا في الوقت ذاته على أن «استقرار مصر استقرار للخليج والعكس صحيح».

وزاد السيسي «وجود قوة عربية مطلب أساسي لاستقرار المنطقة، وأنه يجب حل الأزمة السورية بعيدا عن الخيار العسكري».

وفي نفس السياق، قال الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي خلال حوار مع صحيفة «الشرق الأوسط» إنه لم يصدر من مصر أي تصريح رسمي فيه إساءة ضد قطر وتركيا، مشيرا إلى أنه يؤمن بأن «البقاء للعلاقات بين الشعوب».

الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي

أمن مصر الإقليمي يمر عبر دول الخليج

الواقع العربي يستدعي المزيد من التنسيق بين السعودية ومصر

وجود قوة عربية مطلب أساسي لاستقرار المنطقة

وأكد السيسي التزامه بـ«اتفاق الرياض، وذلك تقديرا للسعودية ودورها العربي الكبير»، محذرا من أنه «إذا سقطت مصر ـ لا قدر الله ـ فستدخل المنطقة في صراع لن يقل عن 50 عاما».

وجدد السيسي الدعوة لتشكيل قوة عربية مشتركة، معتبرا أنها الطريق للقضاء على «داعش» والإرهاب.

وكشف عن إجراء مشاورات مع الأشقاء (دون أن يسميهم) بشأن تشكيل «قوة عربية مشتركة».

وقال السيسي في حواره إن «العلاقة بين مصر والسعودية علاقة إستراتيجية بامتياز، وهي ركيزة للأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط».

وكشف أن مباحثاته المرتقبة مع خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز خلال زيارته للرياض ستكون «مهمة وبناءة» وستبحث «كل ما يتعلق بالمنطقة العربية والتحديات التي تحيط بها، إلى جانب التطورات في اليمن وكيفية حماية الملاحة البحرية عبر باب المندب».

وأردف: «ننظر دون شك للعلاقة مع العاهل السعودي نظرة تحمل كل تقدير واحترام، ولن تنسى له مصر مواقفه المشرفة منذ أن تطوع في الجيش المصري في حرب العدوان الثلاثي (عام 1956)، وكذا مواقفه العروبية المساندة والداعمة لمصر في حرب أكتوبر (1973)، وسنكون حريصين كل الحرص على استكمال مسيرة العلاقات المتميزة مع الملك سلمان بن عبدالعزيز».

وأضاف «أستطيع أن أؤكد أننا سنعمل ليس للحفاظ على العلاقات فقط، وإنما لتطويرها مع تنفيذ كل الالتزامات أمام شعوبنا، بما يتسق ويتناسب مع المسؤولية التي نتحملها، نظرا للمخاطر الحقيقية التي تهدد الوطن العربي، ونظرا لكل ما يحاك ضدنا وما يحدث من حولنا، يجعلني أقول دائما يجب أن نعمل معا حتى نحافظ على بلادنا وشعوبها».

وفي تعليقه على العلاقات مع تركيا وقطر، نفى السيسي صدور أي إساءة رسمية من مصر لأي من الدولتين، وقال لمحاوره «قدم لي تصريحا رسميا واحدا صدر منا فيه إساءة ضد أي من الدولتين، قطر وتركيا، بكل تأكيد لن تجد تصريحا سلبيا واحدا».

وفي رده على سؤال بشأن لوم الدوحة لمصر لأن إعلامها يهاجمها، قال السيسي: «الإعلام في مصر لديه هامش من الحرية، وبعد الثورة ارتفع هامش الحرية كثيرا، إلى حد أن البعض يظن أن الإعلام موجه لتأييد النظام، مما يتسبب في حرج للدولة المصرية لأن هناك من يحسب الآراء علينا كجهات رسمية، ولكن في الحقيقة هذه الآراء تعكس غضب وتوجهات الشعب المصري والرأي العام».

وفي إجابته عن سؤال بشأن ما إذا قدم اعتذارا لأمير قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، عن أي إساءات صدرت ضد والدته الشيخة موزة بنت ناصر في الإعلام المصري، على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة (سبتمبر الماضي)، قال السيسي: «فعلا اعتذرت عن ذلك.. لماذا؟ لأنه لا يمكن الإساءة إلى المرأة العربية بأي شكل من الأشكال، ولذلك أنا قلت لأمير قطر من فضلك بلغها عني الاعتذار لأنني لا أقبل مثل هذه الإساءات، ليس إلى سيدة من قطر فقط، وإنما إلى أي سيدة من أي مكان في العالم».

وفي إجابته عن سؤال ما الذي بقي من المصالحة مع قطر، قال الرئيس المصري: «كنا، وما زلنا ملتزمين باتفاق الرياض، وذلك تقديرا للسعودية ودورها العربي الكبير».

وفي رد على سؤال: ماذا تريدون من قطر؟ قال السيسي: «نحن لا نريد شيئا، هناك إرادة شعب، ونريد أن يفهم الجميع هذا الأمر، ولا يجب التقليل من شأنه، أو تجاهل ما يريد، والسؤال هو من المستفيد من دعم سقوط مصر؟ ليعلم الجميع أنه إذا سقطت مصر لا قدر الله فستدخل المنطقة في صراع لن يقل عن 50 عاما».

وفيما يتعلق بعلاقة مصر مع دول الخليج في ظل توتر علاقة الخليج بإيران، قال السيسي: «لدينا 4 عناصر مهمة في علاقتنا مع دول الخليج، الأول: أمن مصر القومي يمر عبر دول الخليج، والثاني: أمن الخليج خط أحمر، والمحور الثالث: «مسافة السكة» التي تحدثت عنها سابقا، أما العنصر الرابع فهو إنشاء قوة عربية مشتركة».

وأردف «تخيل لو قمنا بمناورة مشتركة بين مصر والسعودية والإمارات والكويت، وعمل مناورات مشتركة بحرية وجوية وبرية، فمثل هذه الخطوة بالتأكيد تهدف إلى حماية دولنا وأمننا القومي وليست موجهة ضد أحد».

وحذر السيسي من خطورة الإرهاب على الجميع، قائلا: «حذرت وأبديت مخاوفي من تحول المنطقة إلى ساحة جاذبة للإرهاب، ومازلت أحذر من المخاطر الحقيقية مع استمرار الوضع على ما هو عليه، ولذا طالبت بأن يكون العمل جماعيا حتى نستعيد الأمن، لأن استعدادنا معا يطرد الإرهاب من بلادنا، أما تركنا له فهو يعزز من اشتعال البيئة الحاضنة للإرهاب في كل مكان».

ورأى رئيس مصر أن القضاء على تنظيم «داعش» «يكون من خلال وحدتنا، والتي أعتبرها أول خطوة على طريق القضاء على الإرهاب، والوحدة هنا بمعنى التنسيق والتعاون الشامل في كل المجالات (...) ولدينا القدرة على تشكيل قوة ذات شأن ورسالة قوية تؤكد للمتربصين أنه لا يمكن النيل منا ونحن مجتمعون ولن يتمكن الإرهابيون من الإضرار إلا إذا بقينا متفرقين ولسنا مجتمعين».

وأردف: «لابد من التحرك الجماعي وأعني دورا عربيا مشتركا لا يقتصر على الدور السعودي والمصري والإماراتي كل على حدة، لا أنا شخصيا، ولا مصر، لا نبحث عن «دور» وإنما عن «حالة» عربية قوية لمواجهة المخاطر والتحديات».

وكشف عن إجراء مشاورات مع الأشقاء (دون أن يسميهم) بشأن تشكيل «قوة عربية مشتركة».

وفي رده على سؤال عن وضع جماعة الإخوان المسلمين وهل يمكن عودتها للمشهد السياسي مرة أخرى، قال: «هذا السؤال يوجه للمصريين وللشارع المصري وللرأي العام، وما يرتضيه ويوافق عليه سأقوم بتنفيذه فورا».

وفي رده على سؤال ما إذا كانت هناك ضغوط من جهات غربية لعودة «الإخوان المسلمين» مرة أخرى، قال: «لابد أن يعلم الجميع أنه وبعد ثورتين عظيمتين قام بهما المصريون، من الصعب أن يحدث مثل هذا الضغط على دولة مستقلة مثل مصر».

ومضى بالقول: «مع التأكيد بأن مصر تدفع ثمنا غاليا نتيجة رفضها للتدخلات الخارجية».

وفيما يتعلق بالمؤتمر الاقتصادي المصري المزمع عقده منتصف مارس الجاري، والمنتظر من دول الخليج في هذا المؤتمر قال السيسي: «حجم التحديات في مصر كبير، وبالتالي من الصعب الإجابة عن هذا السؤال.. إننا نثق في أشقائنا في الخليج وفي أصالة مواقفهم المشرفة إزاء مصر وشعبها، ونتطلع إلى مساهماتهم الفاعلة في هذا المؤتمر، والتي ستعود بالنفع وتحقق مصالح الجانبين».

وأكد أنه «لولا وقوف الأشقاء معنا وإلى جوارنا باستمرار، ولهم كل التقدير في المملكة العربية السعودية ودولتي الإمارات والكويت، ما كان لنا أن نصمد، دعني أقول لك وبصراحة إن سقوط مصر لا قدر الله يعني سقوط المنطقة».

وبين أن بلاده تعمل على «ضبط البنية التشريعية لحل المشكلات العالقة التي تناسب مناخ الاستثمارات، وتختصر الإجراءات البيروقراطية لأننا نعمل على إنجاح المؤتمر وما بعده من تنفيذ للسير نحو ما نريد وننتظر».

وأشار إلى أن الأشقاء في المملكة العربية السعودية ودول الخليج بدأوا في العودة للاستثمار في مصر، لأن «المناخ أصبح أفضل من ذي قبل وكذلك الاستقرار أفضل».

ودعا المستثمرين للاستثمار في بلاده قائلا إن «بلادكم في انتظاركم وهي في أمن وأمان».

وعن رؤيته لمستقبل المنطقة العربية، حذر الرئيس المصري من أن «المنطقة العربية في خطر وفي أضعف حالاتها، والجسد العربي مثقل بالجراح، والرصد للواقع غير دقيق للأسف»، متابعا «أتمنى أن تعود كل الدول العربية لما كانت عليه من قوة تزيد رصيد الصلابة للجسد العربي».

تأجيل محاكمة مرسي بتهمة التخابر إلى بعد غد

«مكتب الإرشاد»: حكم غير نهائي بإعدام 4 والسجن 25 عاما لـ14 بينهم بديع والشاطر

القاهرة ـ الأناضول: قررت محكمة مصرية امس إعدام 4 من قيادات جماعة الإخوان المسلمين، والسجن 25 عاما لمرشد الجماعة محمد بديع و14 آخرين بينهم 3 من نواب المرشد، في القضية المعروفة إعلاميا باسم «أحداث مكتب الإرشاد».

وبحسب جلسة النطق بالحكم الذي أذاعها التلفزيون الرسمي، قررت محكمة جنايات القاهرة، المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة في منطقة طرة، إعدام 4 من قيادات الإخوان المسلمين (بينهم هاربان)، في قضية «أحداث مكتب الإرشاد» التي وقعت في 3 يوليو 2013.

وأضاف أن المحكمة قضت، أيضا، بالسجن 25 عاما، لـ14 من قيادات الجماعة، بينهم المرشد محمد بديع، و3 من نوابه، وعدد من أعضاء مكتب الإرشاد.

ووفق المصدر، فإن الحكم أولي، وقابل للطعن أمام درجات التقاضي الأعلى.

وكانت المحكمة قررت في 7 ديسمبر الماضي، إحالة أوراق 4 متهمين في القضية إلى مفتي الجمهورية لاستطلاع رأيه في إصدار حكم بإعدامهم، وحددت جلسة امس، للنطق بالحكم عليهم وباقي المتهمين.

والصادر بحقهم حكم بالإعدام هم: مصطفى عبد العظيم البشلاوي، عبد الرحيم محمد (محبوسان)، عاطف السمري، محمد عبد العظيم البشلاوي (هاربان)، ويبقى الحكم أول درجة ويمكن الطعن عليه أمام محكمة أعلى درجة، وبالإضافة إلى بديع، صدر الحكم بالسجن 25 عاما على كل من خيرت الشاطر ورشاد البيومي ومحمود عزت، نواب المرشد العام، ومحمد مهدي عاكف، المرشد العام السابق للجماعة، ومحمود أبو زيد، عضو مكتب الإرشاد، وحسام أبو بكر، عضو مكتب الإرشاد ومحافظ القليوبية، إبان حكم مرسي.

كما صدر حكم بالسجن 25 عاما على كل من: سعد الكتاتني، رئيس حزب الحرية والعدالة (المنحل بقرار قضائي في أغسطس الماضي)، الذراع السياسية للجماعة، ونائبه عصام العريان، ومحمد البلتاجي، عضو المكتب التنفيذي للحزب، وأسامة ياسين وزير الشباب السابق إبان عهد مرسي والقيادي بالجماعة، وأيمن هدهد، مستشار مرسي إبان رئاسته، وأحمد شوشة، ورضا فهمي.

وحسب قرار الإحالة الصادر من النيابة العامة بحقهم، كان المدانون متهمين بـ «التحريض على القتل والشروع في القتل تنفيذا لغرض إرهابي وحيازة وإحراز أسلحة نارية وذخيرة حية غير مرخصة بواسطة الغير، والانضمام إلى عصابة مسلحة تهدف إلى ترويع الآمنين والتحريض على البلطجة والعنف» أمام مقر مكتب الإرشاد بضاحية المقطم، جنوب شرقي القاهرة، أثناء احتجاجات 30 يونيو 2013 التي كانت تطالب برحيل الرئيس الأسبق محمد مرسي، ما أسفر عن مقتل 9 أشخاص وإصابة 91 آخرين. ومكتب الإرشاد، هي أعلى جهة تنفيذية لجماعة الإخوان، والمعنية بإدارة شؤونها.

مرشد الاخوان محمد بديع في قفص الاتهام بالمحكمة أمس (أ.ف.ب)

المرشد السابق للاخوان محمد مهدي عاكف أثناء المحاكمة (أ.ف.ب)

فيما أنكر المتهمون في تحقيقات القضية، جميع التهم الموجهة إليه.

وأوضحت المحكمة في حيثيات حكمها، أنها عاقبت الفاعلين الأصليين بالإعدام، بينما باقي المتهمين اتهموا بـ«التحريض والاتفاق والمساعدة»، فراعت إعطاءهم أحكاما بالسجن 25 عاما، بعدما عقد «المدانون يوم 26 يونيو 2013، اجتماعا لإجهاض مظاهرات المعارضين، واتفقوا على تحصين المكتب بالأسلحة والذخائر».

وفي شهر ديسمبر 2013، أعلنت الحكومة المصرية جماعة الإخوان المسلمين «منظمة إرهابية»، بعد أن اتهمتها بالمسؤولية عن تفجير مديرية أمن الدقهلية (دلتا نيل مصر) رغم إدانة الجماعة للحادث.

كما أجلت محكمة جنايات القاهرة، امس، ثاني جلسات محاكمة الرئيس المعزول محمد مرسي، في قضية التخابر مع قطر إلى جلسة بعد غد الثلاثاء ، حسب مصدر قضائي.

وقال المصدر القضائي، إن المحكمة أجلت ثاني جلسات محاكمة مرسي و10 آخرين، من كوادر وأعضاء جماعة الإخوان، في قضية اتهامهم بالتخابر مع دولة قطر عبر «تسريب وإفشاء وثائق ومستندات»، صادرة عن أجهزة سيادية كانت بحوزة مؤسسة الرئاسة، تتعلق بالأمن القومي، والجيش، إلى جلسة 3 مارس المقبل.

وبحسب المصدر، فإن التأجيل جاء للاطلاع على أوراق القضية، لفض الأحراز (المضبوطات).

ويحاكم مرسي في قضية تخابر أخرى لصالح «حركة حماس الفلسطينية وحزب الله اللبناني والحرس الثوري الإيراني»، تم حجزها للحكم في 16 مايو 2015.

في قرار واجب النفاذ.. ولا يجوز الطعن فيه إلا للجهات المختصة

القضاء المصري يصنّف حماس «منظمة إرهابية»

القاهرة، ـ أ.ف.ب: أصدرت محكمة مصرية أمس قرارا يعتبر حركة حماس الفلسطينية «منظمة إرهابية» بعد قرابة شهر من صدور قرار مماثل بحق جناحها العسكري كتائب القسام، وهو ما اعتبرته الحركة «تصعيدا خطيرا».

ويأتي القرار بعد قبول محكمة الأمور المستعجلة شكوى تطالب باعتبار حماس إرهابية «لثبوت تورطها في العمليات الإرهابية التي راح ضحيتها عدد من جنود وضباط القوات المسلحة والداخلية من خلال تسلل عناصرها عبر الانفاق لداخل البلاد»، حسبما قال مصدر قضائي في المحكمة.وقالت المحكمة في حيثيات حكمها «ثبت يقينا أن الحركة ارتكبت على أرض مصر أعمال تخريب واغتيالات وقتل أبرياء من المدنيين وأفراد من القوات المسلحة والشرطة».

وأوضحت المحكمة أن هذا يتضمن «تورط حماس في انفجارات العريش التي أودت بحياة 25 جنديا، وتم رصد مكالمات بين عناصر إرهابية تابعة لهذه الحركة يتبادلون فيها التهاني بعد هذا الحادث، فضلا عن أن الصواريخ المستخدمة في تلك العملية لا توجد إلا بقطاع غزة».

واعتبرت أن «هدف حماس الوحيد أصبح هو النيل من أمن مصر واستقرارها دعما منها لمخططات تنظيم الإخوان الإرهابي».

وفي رد فعل أولي، قال المتحدث باسم الحركة سامي أبو زهري إن القرار «محاولة يائسة لتصدير أزمات مصر الداخلية» مضيفا انه «تصعيد خطير ضد قوى المقاومة الفلسطينية».

والرجل الثاني في حماس في المنفى موسى أبو مرزوق يتخذ من القاهرة مقرا، ولا يعرف بعد ما القرار الذي يمكن أن تتخذه السلطات المصرية حياله.

ومحكمة الأمور المستعجلة تصدر أحكاما في أمور عاجلة لا يجوز التأخير فيها، بحسب تأكيد مسؤول قضائي لوكالة فرانس برس.

وأضاف المسؤول القضائي أن «الجهات المختصمة هي فقط التي يحق لها الطعن في الحكم لإلغائه».

من جهته، قال المتحدث باسم وزارة الداخلية هاني عبد اللطيف لـ«فرانس برس» ان «القرار واجب النفاذ» لكنه لم يعلق على سؤال حول كيفية تطبيقه.

ويأتي قرار اعتبار حماس «منظمة ارهابية» بعد قرابة شهر من قرار مماثل ضد الجناح العسكري لحماس كتائب القسام.

وفي 31 يناير الفائت، أعلنت المحكمة ذاتها أن الأوراق التي قدمها مقيم الدعوى ضد كتائب القسام «أثبتت ارتكاب الجماعة تفجيرات حصدت الأرواح وأتلفت منشآت واستهدفت» قوات الأمن.

وفي 4 مارس 2014، أصدرت محكمة مصرية حكما بحظر نشاط حماس التحفظ على مقراتها في مصر، كذلك بوقف التعامل معها.

وصدر هذا القرار اثر دعوى طالبت باعتبار حماس «منظمة ارهابية»، مشيرة الى تورطها في عمليات اقتحام السجون وتفجير خطوط الغاز في شمال سيناء.

مجلس الأمن: لم نتوصل لاتفاق بشأن مشروع القرار الأردني حول ليبيا

نيويورك ـ الأناضول: قال رئيس مجلس الأمن الدولي، السفير ليو جيه يي، إن «أعضاء مجلس الأمن الدولي لم يتمكنوا من التوصل لاتفاق بشأن مشروع القرار (المصري) الذي وزعته الأردن الشهر الجاري حول مواجهة التنظيمات الإرهابية في ليبيا»، وذلك عقب بث شريط فيديو على شبكة الإنترنت يظهر ذبح 21 قبطيا مصريا على أيدي تنظيم «داعش».

وقال الصيني ليو جيه يي الذي كان يتحدث خلال مؤتمر صحافي بمناسبة انتهاء رئاسة بلاده الدورية للمجلس اليوم، إن «التعامل مع الملف الليبي ينبغي أن يقوم على مسارين: الأول يتعلق بتشجيع أطراف الأزمة الليبية على الحوار من أجل التوصل إلى حل سياسي للوضع، والمسار الثاني يتعلق ببحث الوسائل التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يساعد ليبيا، وبقية دول المنطقة في مواجهة التنظيمات الإرهابية».

رئيس مجلس الأمن، وهو مندوب الصين الدائم لدى الأمم المتحدة، الذي كان يتحدث للصحافيين بمقر الأمم المتحدة بنيويورك، قال أيضا: «فيما يتعلق بمشروع القرار الأردني: نحن لم نتفق بشأن بنوده، ولذلك لم يتم اعتماده من قبل المجلس».واستطرد قائلا: «الأمر بسيط نحن لم نتفق كأعضاء في مجلس الأمن بشأن هذا القرار، ولذلك لم يتم تمريره، ولا أريد أن أتحدث حول المناقشات الداخلية التي دارت بين أعضاء المجلس في هذا الصدد».

وردا على سؤال بشأن ما تردد حول تقرير أممي يؤكد عجز السلطات الليبية عن وقف تدفق الأسلحة إلى داخل وخارج البلاد، وأنها بحاجة إلى قوة بحرية دولية، قال رئيس مجلس الأمن الدولي: «لم يحدث أن ناقشنا مثل تلك الموضوعات على طاولة المجلس خلال الشهر الجاري، وأعتقد أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يفكر في كيفية مساعدة الليبيين على اجراء حوار، وعلى التوصل إلى حل سلمي للأزمة، وأيضا التفكير في كيفية مساعدة الليبيين ودول المنطقة على سبيل التعامل مع الجماعات الإرهابية».

مشروع القرار المصري الذي وزعه الأردن على أعضاء مجلس الأمن الدولي في 18 فبراير الجاري كان يدعو لرفع حظر تصدير السلاح إلى «الجيش الوطني الليبي تحت قيادة السلطة التنفيذية الشرعية في ليبيا»، في إشارة إلى الحكومة المنبثقة عن مجلس النواب المنعقد في طبرق (شرقي ليبيا) والمعترف بها من المنظمات الدولية.